Arab Studies Society
Scientific – Cultural
Land Research Center
Jerusalem

جمعية الدراسات العربية
علمية - فكرية
مركز أبحاث الأراضي
القـدس

التقرير الشهري حول

الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة

((**خلال شباط** - 2016م))

إعـــــــــداد

فريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية
مركز أبحاث الأراضي – جمعية الدراسات العربية

((العدد الثاني من السنة العاشرة))

فيما يلي جدول يوضح عدد الانتهاكات الإسرائيلية ونوعها حسب المواقع في القدس المحتلة خلال شهر شباط 2016م:

نوع الانتهاك	موقع الانتهاك	العدد
هدم مساكن ومنشآت		**14**
- هدم مسكن جاهز للسكن مبني من الحجر – بذريعة عدم الترخيص	واد الحمص – صور باهر	1
- هدم مسكن جاهز للسكن مبني من الحجر – بذريعة عدم الترخيص	واد قدوم - سلوان	1
- هدم كراج لتصليح السيارات مبني من الطوب والزينكو – بذريعة عدم الترخيص	المدخل الشرقي - العيسوية	1
- هدم 7 بركسات زراعية و2 جدران استنادية و1 موقف للسيارات و1 مكتب كونتينر	العيسوية	11
إغلاق مساكن		**4**
- أمر بإغلاق ومصادرة 4 مساكن – بذريعة أمنية	صور باهر	**4**
مصادرة ممتلكات		**3**
- تفكيك ومصادرة برکس سكني وبركس زراعي	تجمع جبل البابا البدوي - العيزرية	**2**
- مصادرة مدرسة تعليمية تحوي 5 غرف صفية	تجمع أبو نوار البدوي – الخان الأحمر	**1**
تهديد بالهدم		**49**
- إصدار 29 قرار هدم إداري لمباني سكنية - بذريعة عدم الترخيص	العيسوية	**29**
- قرار بإعطاء فرصة إضافية لتقديم اعتراض على قرار الهدم لمسكن بذريعة عدم الترخيص	تجمع أبو فلاح البدوي – الخان الأحمر	**1**
- إصدار 11 إخطار بوقف العمل والبناء لـ بركسات سكنية وزراعية ومسجد - بذريعة عدم الترخيص	تجمع جبل البابا البدوي – العيزرية	**15**
- أمر هدم إداري لمبنى سكني	عين اللوزة - سلوان	**4**
استيلاء ومحاولة استيلاء		**18**
- إعادة تسليم بلاغات قضائية لمبنى سكني يحوي 12 شقة وبنايتين كل بناية تحوي 3 شقق سكنية بادعاء أن الأراضي المقامة عليها تلك البنايات تعود ليهود	بطن الهوى – سلوان	**18**
مخططات استيطانية		
- إعادة أحياء فكرة مشروع "تلفريك" يتكون من 4 محطات تبدأ من " عيمق رفائيم" بالقدس الغربية وصولاً إلى كنيسة الجثمانية	القدس	**1**
- خطة لبناء وحدات استعمارية جديدة في مستعمرة "راموت"	بيت حنينا	**57 وحدة**
اغلاقات		
- إغلاق مدخل البلدة	الرام	**1**
اعتداءات مستعمرين		**1**
- جولات استفزازية	واد حلوة - سلوان	**1**
اعتداءات على الأماكن الدينية		**15**
- منع مصلين واقتحامات مستعمرين	المسجد الأقصى المبارك	15

الاعتداء على الحق بالسكن – هدم مساكن

الاحتلال يهدم مسكناً جاهزاً للسكن في واد الحمص في صور باهر جنوب القدس

هدمت جرافات بلدية الاحتلال فجر يوم الثلاثاء الموافق 2 شباط 2016 مسكناً جاهزاً للسكن في منطقة واد الحمص الكائن في بلدة صور باهر جنوب مدينة القدس المحتلة وذلك بحجة عدم الترخيص. وكانت جرافة تابعة لبلدية الاحتلال ترافقها قوات كبيرة من شرطة الاحتلال قد داهمت المنطقة عند الساعة الخامسة فجراً ، وقامت باقتحام المسكن وباشرت بهدمه، ويعود المسكن الذي تبلغ مساحته 200م2 للمواطن إياد أحمد علي أبو محاميد، وهو رب أسرة مكونة من 7 أفراد منهم 5 أطفال، ويعمل سائق باص عمومي. **وأفاد المواطن إياد ابو محاميد لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:**

قمت ببناء المسكن بهدف أن ننتقل إليه مع عائلتي للسكن فيه، وهو مبني من الحجر بمساحة 200م2. وهو جاهز للسكن، وكنت أنوي أن أقوم ببناء جدار "سور" حول المسكن لحمايته ولحماية أطفالي. وفي 1 كانون أول 2015 حضر موظفون من بلدية الاحتلال وقاموا بإلصاق إخطار يقضي بوقف البناء بحجة البناء بدون ترخيص. وفي 15 كانون أول 2015 تسلمت قراراً بهدم المسكن، وقمت بتوكيل المحامي حسين غنايم ليترافع عن القضية في محكمة البلدية.
وفي صباح ذلك اليوم، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال موظفون عن بلدية الاحتلال ترافقهم جرافة جنزير، حيث قامت الشرطة بإغلاق الطرق المؤدية إلى الحي، ومنعت أحداً من الوصول إليه، ثم شرعت جرافة الاحتلال بهدم المسكن.

Land Research Center

Land Research Center

بلدية الاحتلال تهدم مسكن قيد الإنشاء في حي واد قدوم

كما هدمت جرافات الاحتلال في 2016/02/02 مسكناً آخر في حي واد قدوم في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص. ويعود المسكن للمواطن يحيى محسن ، من سكان واد قدوم. **وأفاد المواطن يحيى لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:**

قمت ببناء المسكن في شهر أيار 2015م، وذلك بهدف أن انتقل للسكن فيه مع أسرتي المكونة من 8 أفراد، حيث أنني أسكن في منزل العائلة.
بلغ مساحة مسكني 220 مترمربع ومبني من الحجر، وهو تقريباً جاهز للسكن وكنت أنوي الانتقال والسكن فيه فور الانتهاء من بنائه وتجهيزه، وأثناء البناء، حضر موظفون من بلدية الاحتلال وقاموا بتعليق إخطار بوقف البناء بحجة البناء بدون ترخيص. وفي صباح يوم الثلاثاء 2 شباط 2016، وعند الساعة السابعة والنصف صباحاً تجمعت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال والقوات الخاصة، وقاموا بإغلاق المنطقة ومنع أحد من الوصول إليها، ثم قاموا باقتحام المسكن وتفتيشه قبل أن تقوم جرافة الاحتلال بهدم المسكن وتدميره ... وبهدم المسكن فإنهم هدموا حياتنا وهدموا حلمنا بأن نعيش في سكن آمن.

إن سياسة الاحتلال اتجاه أهالي القدس تقوم على أساس تهجيرهم ودفعهم لمغادرة المدينة، فهي تعمل جاهدة من أجل سن القرارات والتشريعات التي من شأنها أن تحاصر المقدسي وتنهكه، خاصة بما يتعلق بشروط البناء والسكن، فهي التي تحدد نسبة البناء في المدينة المحتلة، وهي التي تضع الشروط التعجيزية "في حال وافقت على منح رخصة بناء" عدا عن التكاليف الخيالية ... جميع تلك الأسباب من شأنها أن تدفع الفلسطيني إلى بناء مسكنه على أرضه وفي مدينته بدون ترخيص وذلك لحاجته الضرورية لأهم حق من الحقوق التي كفلتها الأعراف والمواثيق الدولية، وهو الحق بالسكن.. وهذا الحق الذي لا يمكن أن يتوافق مع سياسة الاحتلال التي تهدف إلى تقليل عدد الفلسطينيين وزيادة عدد

المستوطنين فيها.

سلطات الاحتلال تهدم كراجاً لتصليح السيارات في قرية العيسوية في مدينة القدس المحتلة

في الصباح الباكر يوم الأربعاء الموافق 3 شباط 2016م هدمت جرافات الاحتلال كراجاً لتصليح السيارات في قرية العيسوية في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة عدم حصول المنشأة على ترخيص، ويعود الكراج للمواطن " هيثم محمد علي مصطفى" وهو بمساحة 400 متر مربع مبني من الطوب ومسقوف بالزينكو.

وكانت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وموظفون عن سلطة الطبيعة وبلدية الاحتلال ترافقهم جرافة "هونداي جنزير" قد اقتحموا القرية من مدخلها الشرقي، حيث قامت قوات الاحتلال بإغلاق المنطقة ومنع أحد من الوصول أو الخروج إليها وسط تعزيزات أمنية مشددة، ثم شرعت جرافة الاحتلال بهدم الكراج وتجريف أرضيته. **وأفاد المواطن هيثم لباحث مركز الأراضي بالتالي:**

قمت ببناء الكراج قبل عام، وهو بمساحة 400 متر مربع ومبني من الطوب، ويعتاش من وراء هذا الكراج عائلتين 14 فرداً من بينهم 5 أطفال، حيث كان الكراج يختص بتصليح المركبات، وهو يقع في منطقة تعتبرها بلدية الاحتلال مصادرة لصالح ما تسمى بالحديقة الوطنية التي تنوي سلطة الطبيعة إقامتها على ما مساحته حوالي 700 دونم من أراضي العيسوية والطور.
وتفاجأتُ بقوات كبيرة من شرطة الاحتلال تقتحم القرية من مدخلها الشرقي وتنشر قواتها بالمنطقة، وكانت ترافقهم جرافة، حيث شرعت الجرافة بهدم الكراج وتحطيم محتوياته وتجريف أرضيته وتدميرها. وقد تم الهدم بدون أن أتسلم أي قرار هدم ولم أجد إخطاراً على باب الكراج أو محيطه.

تشديد الحصار على بلدة العيسوية وإغلاق مداخلها:

جدير بالذكر بأن قوات حرس الحدود والشرطة تشن حملات مداهمة شبه يومية لقرية العيسوية ومنذ بداية انتفاضة القدس (أواخر أيلول 2015) وقوات الاحتلال تغلق مدخلي العيسوية وتضع حواجز عسكرية على مداخلها وتعطل وتعيق حرية حركة مرور أهالي العيسوية، وقامت قوات الاحتلال باعتقال العشرات من أطفال القرية بحجة رشق الحجارة ، بالإضافة إلى إصدار العشرات من أوامر الهدم ضد أبنية القرية، كل ذلك لإنشاء الحديقة التوراتية على أراضيها حيث أصدرت في أواخر عام 2015م أوامر عسكرية بمصادرة المزيد من الأراضي.

الاحتلال يشن حملة تجريف وهدم واسعة في قرية العيسوية

في الصباح الباكر اليوم الأربعاء 17 شباط 2016م أقدمت بلدية الاحتلال وسلطة الطبيعة على تنفيذ حملة تجريف وهدم واسعة في قرية العيسوية، تحديداً في المنطقة الشمالية الشرقية للقرية، وذلك ضمن المخطط التهويدي "الحديقة الوطنية" الذي تسعى بلدية الاحتلال لإقامته فوق أراضي العيسوية والطور. حيث قامت بتجريف مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة وإتلاف مزروعاتها، وهدم بركسات لتربية الأغنام والدجاج والطيور، إضافة إلى أرض كانت تستخدم كموقف للسيارات والشاحنات، إضافة إلى هدم أسوار وتخريب لشبكات المياه. الجدول التالي يوضح أسماء أصحاب الأراضي والمنشآت التي جرفها الاحتلال الإسرائيلي ومعلومات عنها:

#	اسم المتضرر	عدد المنشآت المهدومة	مساحة المنشآت المهدومة م2	أخرى	طبيعتها
1	سائد محمد أحمد عبيد	1	50		بركس لتربية المواشي
2	رائد محمد أحمد عبيد	1	12	قلع 30 شجرة	غرفة تستخدم كمأوى للعمل/ قلع أشجار مثمرة (زيتون/حمضيات/ لوزيات)
3	نصري صبري محيسن	1	200م	جدار استنادي	سور محيط بقطعة أرض بمساحة دونم ونصف مبني من سياج وطوب
		1	1500	موقف للسيارات	تجرف أرض بمساحة دونم ونصف ، كانت تستخدم موقف للسيارات والشاحنات
		1	12	مكتب	كونتينر كان يستخدم كمكتب
4	مراد جمال صالح مصطفى	4	500	بركس لتربية المواشي	هدم بركس لتربية المواشي (50 رأس من الغنم + دجاج + 3 غرف لتربية الخيول
5	شعبان موسى عبيد	1	50		هدم جدار من الطوب والشيك وخلع لشبكات المياه المحيطة بقطعة الأرض
6	عدنان صبري درويش			قلع 50 شجرة ، قطعة ارض 8 دونم	قطعة ارض مزروعة بالزيتون والحمضيات (50 شجرة)
7	صالح ترك	1	600		حظيرة للأغنام مبنية في أرضه من الخشب والحديد
المجموع		11	2724		

المصدر: بحث ميداني مباشر – قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية – مركز أبحاث الأراضي، شباط 2016م.

وعليه فإن الأضرار التي نجمت عن عملية التجريف والهجمة العدوانية هذه كانت كالتالي:

1- هدم وتجريف 7 منشآت زراعية عبارة عن غرفة زراعية واحدة وست حظائر وبركسات لتربية المواشي والخيول إضافة لتربية الدواجن بلغت مسطحاتها (1112م2) كان يعتاش منها 28 فرداً منهم 15 طفلاً، وكانت تأوي 140 رأساً من الأغنام.
2- هدم وتجريف سور عدد 2 يحيطان ويحميان قطعتين من الأراضي بمساحة 2 دونم.
3- هدم وتجريف 2 منشآت تجارية (قطعة ارض بمساحة 1.5 دونم كانت تستخدم كراج للسيارات والشاحنات إضافة إلى مكتب عبارة عن "كرفان").
4- تجريف 10 دونم وقلع 80 شجرة مختلفة.

وأفاد المواطن سائد محمد أحمد عبيد لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي :

هذه الأرض تعود ملكيتها لنا- للعائلة- وهناك أوراق ثبوتية وحصر إرث مُصدق، لذلك قمنا أنا وشقيقي رائد بإنشاء بركس لتربية المواشي، وآخر لتربية الدجاج، وزرع ما تبقى بأشجار الزيتون واللوزيات والحمضيات، لكن بلدية الاحتلال وسلطة الطبيعة، قاموا بمصادرة هذه الأرض ضمن مخطط ما يعرف بالحديقة الوطنية، على حساب أراضينا، فقبل حوالي العام والنصف (اكتوبر 2014) تسلمت إخطار بالهدم، فقمت بتعيين محامي دفاع إستطاع أن يؤجل الهدم لمدة عام، وبعد إنتهاء الفترة قام المحامي بتقديم طلب تأجيل آخر للمحكمة، لكن قبل أن ترد البلدية على طلب المحامي قامت جرافات البلدية بهدم بركس لتربية المواشي وغرفة، وكان ذلك بشهر اكتوبر من العام الماضي 2015.

يضيف :

وهذا هو الهدم الثاني، لكنه جاء ضمن حملة هدم كبيرة للمنطقة، وبدون سابق إنذار، ففي حوالي الساعة الخامسة والنصف فجراً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وسلطة الطبيعة وثلاثة جرافات تتبع لبلدية الاحتلال، حيث شرعوا بحملة هدم واسعة في المكان.

وكانت قوات الاحتلال قد قامت بتجريف موقف للسيارات والشاحنات يعود للمواطن " نصري صبري محيسن " والذي كانت قوات الاحتلال قد أمهلته 24 ساعة قبل الهدم بيوم لإخلاء قطعة الأرض التي يستخدمها والتي تبلغ مساحتها دونماً ونصف، وذلك للشروع في هدمها، حيث شرعت صباح اليوم بتجريف قطعة الأرض، وهدم كونتينر كان يستخدم كمكتب، ونقل كونتينر آخر إلى مسافة بعيدة .

كما هدمت جرافات بلدية الاحتلال وسلطة الطبيعة بركس بمساحة نصف دونم يعود للمواطن "مراد جمال صالح مصطفى" حيث كان يستخدمه لتربية المواشي والطيور، وتربية الخيول. وتم تجريف قطعة أرض تبلغ مساحتها 8 دونمات تعود للمواطن "عدنان صبري درويش" ومزروع جزء منها بالزيتون والحمضيات وإتلاف أكثر من 50 شجرة، وكل ذلك تم دون سابق إنذار. **وأضاف محمد أبو الحمص، عضو لجنة المتابعة في قرية العيسوية لباحث مركز أبحاث الأراضي :**

إن سلطات الاحتلال تسعى إلى إزالة كل ما هو موجود في هذه المنطقة، من خلال هدم ومصادرة المنشآت، وتجريف الأراضي والمزروعات كي تقوم بتنفيذ مشروعها التهويدي ما يعرف بالحديقة الوطنية، التي التهمت مئات الدونمات من أراضي القرية، تلك الأراضي التي يملكها أصحابها الأصليين بوثائق رسمية، لكن دولة الاحتلال لا تعترف ولا تبدي إهتماماً لأي قانون سوى لقوانينها الاستعمارية.

وتعاني قرية العيسوية من تضييق وخناق نتيجة السياسة التي تتبعها دولة الاحتلال ضدها، من حواجز وإغلاقات، وسد مداخلها بالمكعبات الإسمنتية والتنكيل بالمواطنين من أطفال ونساء وطلاب وعمال صباحاً ومساءً، إضافة إلى حملات الاعتقال والمداهمات والتخريب اليومية، وهدم المسكن وتهديد العديد من المساكن والمنشآت بالهدم.

Land Research Center

Land Research Center

الاعتداء على الحق بالسكن – إغلاق مساكن

بحجج ودوافع " أمنية" رادعة، على حد تعبيرها

سلطات الاحتلال تصدر أوامر بهدم ومصادرة مساكن أربعة عائلات في قرية صور باهر جنوب

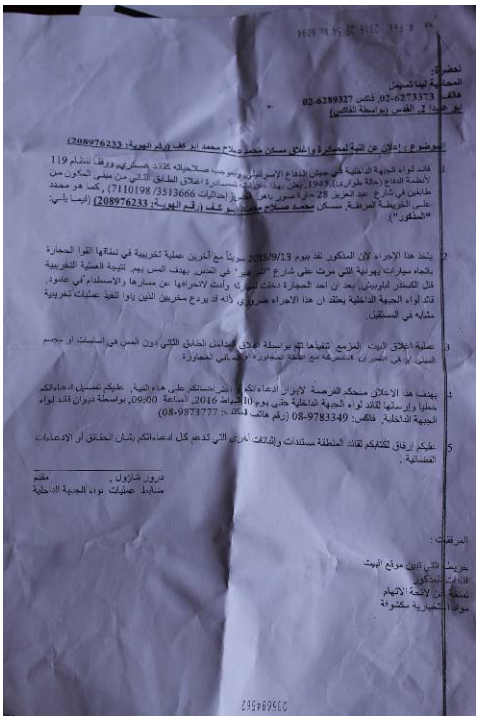

مدينة القدس المحتلة، وتسحب حق الإقامة في المدينة من ثلاثة معتقلين

في 6 شباط 2016م أصدر ما يسمى بقائد لواء الجبهة الداخلية في جيش الاحتلال الإسرائيلي قراراً يقضي بهدم أربعة مساكن لعائلات معتقلين من بلدة صور باهر جنوب مدينة القدس المحتلة، كانوا قد اعتقلوا في شهر أيلول من العام 2015م، حيث تتهمهم دولة الاحتلال بمسؤوليتهم عن مقتل مستوطن إسرائيلي بعد إلقاء الحجارة على سيارته في تاريخ 12 أيلول 2015م على الشارع القريب من القرية، مما أدى إلى انحراف السيارة عن طريقها ومقتل المستوطن، بحسب إدعاء دولة الاحتلال.

يوضح الجدول التالي أسماء الأسرى المهددة مساكن عائلاتهم بالمصادرة والإغلاق:

#	الاسم	مساحة المسكن م2	عدد أفراد العائلة	عدد الأطفال
1	عائلة الأسير محمد صلاح محمد أبو كف	120	2	5
2	عائلة الأسير عبد محمود دويات	80	2	0
3	عائلة الأسير محمد جهاد الطويل	100	5	2
4	عائلة الأسير الوليد فراس الأطرش	100	7	3
المجموع		400	16	10

المصدر: بحث ميداني مباشر – قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية – مركز أبحاث الأراضي ، شباط في 2016م.

وجاء القرار الذي تسلمته العائلات الأربعة، ((أن هذا الإجراء ضروري لأنه قد يردع مخربين الذين ينوون تنفيذ عمليات مشابهة بالمستقبل)) – بحسب تعبيره-، كما تم إرفاق القرارات بخارطة تبين

المسكن الذي صدر بحقه القرار بهدف تعيينه وتحديد موقعه تمهيداً لهدمه. كما أصدر مكتب وزير الداخلية الإسرائيلي قراراً، يقضي بسحب بطاقات هوية إقامة ثلاثة من المعتقلين في مدينة القدس المحتلة، وهم :

1. الأسير عبد محمود دويات
2. الأسير الوليد فراس الأطرش
3. الأسير محمد صلاح محمد أبو كف.

وأفاد المواطن صلاح محمد عليان أبو كف، والد الأسير محمد أبو كف لباحث مركز أبحاث الأراضي :

في تاريخ 12 أيلول 2015، وقع حادث سير على الشارع الرئيسي المحاذي للبلدة، حيث انحرفت سيارة عن مسارها وانزلقت واصطدمت بعامود، مما أدى إلى مقتل سائقها، وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الحادث هو حادث سير، لكن، في تاريخ 24 أيلول 2015م، اقتحمت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال والمخابرات البلدة، واعتقلوا ولدي محمد (18 عام) وحوالي 30 شخص آخرين، وبعد اعتقالهم بيومين، نشرت الصحف والإذاعات العبرية أن الحادث الذي قتل فيه المستوطن اليهودي كان نتيجة إلقاء حجارة على السيارة مما أدى إلى إنحرافها ومقتل سائقها، ونشرت الصحف صوراً وأسماءً لثلاثة من المعتقلين وهم: عبد محمد دويات ، ووليد فراس الأطرش، ومحمد صلاح عليان، ولم تنشر أسماء الاثنين الآخرين كونهم (قاصرين) وهم : محمد جهاد الطويل (16 عام) و الأسير علي إبراهيم عيسى (17 عام)، لكنها أوضحت أن المتهمين هم خمسة أفراد.

يضيف قائلاً:

وصدر بعدها عدة تصريحات من وزراء ونواب يمينيين في الكنيست يطالبون بإنزال أقسى العقوبات بحقهم، كقطع مستحقات التأمين الوطني عن عائلاتهم، وهدم مساكنهم، وسحب إقامتهم، بل ووصلت للمطالبة بتنفيذ عقوبة الإعدام بحقهم.

بعدها قمنا بتوكيل محامي دفاع عن المعتقلين، لمتابعة القضية خاصة بعد أن تم إستهلاكها إعلامياً واتخاذ حكومة الاحتلال عدة إجراءات وقرارات "أمنية" لمواجهة الانتفاضة التي بدأت تشتعل في القدس المحتلة.

وبعد شهر من اعتقال الشبان، داهمت البلدة قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ومخابراته، ترافقهم وحدات عسكرية تتبع لما يسمى "بسلاح الهندسة "، حيث قاموا بتصوير المساكن، وأخذ قياساتها من الداخل كإجراء تمهيداً لهدمها، وهذا الإجراء مارسته قوات الاحتلال مرتين خلال أسبوع واحد.

يضيف قائلاً:

وفي شهر كانون ثاني 2016م، تسلمنا من خلال محامي الدفاع قراراً يقضي بسحب الإقامة لثلاثة من المعتقلين وهم: الأسير عبد محمود دويات، الأسير الوليد فراس الأطرش، الأسير محمد صلاح محمد أبو كف.

وكان القرار قد تم تقديمه بتاريخ 21 تشرين أول 2015، وتمت الموافقة عليه بتاريخ 21 كانون ثاني 2016، وتم تقديم استئناف على قرار وزير داخلية الاحتلال بسحب الإقامة من قبل فريق محامين إلا أنهم رفضوا ذلك.

وفي يوم الجمعة الموافق 6 شباط 2016م، تسلمنا من خلال محامي الدفاع قراراً يقضي بهدم مساكن عائلات أربعة من المعتقلين، وقمنا بتقديم استئناف على القرار لكن محكمة الاحتلال المركزية رفضت الاستئناف، فقمنا بالاستئناف إلى المحكمة العليا الإسرائيلية.

صورة لمسكن عائلة أبو كف المهدد بالإغلاق والمصادرة والإخطار الذي سلمه الاحتلال للعائلة

قامت العائلات بنصب خيمة اعتصام في البلدة للاعتراض على السياسة التي تتبعها سلطات الاحتلال بحق أبنائهم وعن الإجراءات التي ستتخذها سلطات الاحتلال بحق العائلات بهدم مساكنهم وتشريدهم، خاصة وأن تقرير حادث السير الذي وقع على الشارع الرئيسي وتم اتهام الشبان بالوقوف وراءه، لم يتناول أن السيارة قد تعرضت للرمي بالحجارة، حيث لم يظهر على

هيكلها الخارجي بأنه قد أصيب بحجر. لكن سلطات الاحتلال قامت بتهديد المعتصمين بأنها ستقوم بهدم الخيمة وفرض غرامة بقيمة 10,000 شيقل في حال لم يتم إزالة الخيمة من المكان، مما دفع المعتصمين إلى فك اعتصامهم.

هذا وقد أصدرت قوات الاحتلال وأوامر الهدم هذه بموجب قانون الطوارئ البريطاني خلال فترة الانتداب على فلسطين، وفقاً لنظام 119 لسنة 1945م، علماً بأن هذا القانون الجائر قد تم إلغاؤه وان لا حق لهذا الاحتلال تنفيذه، ثم أن الهدم يطال أبرياء وهم أبناء وزوجة المتهم وكذلك يتسبب في تصدع بقية شقق البناية والتي يسكنها أناس آخرون لا يعرفون المتهم جيداً. وبما أن المادة (119) من هذا القانون تتحدث عن " هدم ومصادرة " فهذا يعني انه لا يمكن للمواطن إعادة بناء منزله مكان المنزل المهدوم.

كما تحرص سلطات الاحتلال على تمديد العمل بقانون الطوارئ الصادر عن الانتداب البريطاني على فلسطين بشكل سنوي، لاستخدامه ضد المواطنين الفلسطينيين.

يرى مركز أبحاث الأراضي في عملية إخطار المساكن الأربعة بأنها تندرج ضمن سياسة العقاب الجماعي الذي تتبعه سلطات الاحتلال بحق عائلات الشهداء والأسرى، وهي سياسة يسعى الاحتلال من خلالها الضغط على العائلات وترويعهم وتدمير ما تبقى من حياتهم و"التنكيد" عليهم وفرض ظروف حياتية صعبة، كتشتيت شملهم وهدم مساكنهم، وتعترف سلطات الاحتلال بأن مثل هذه القرارات تهدف إلى "ردع" الفلسطينيين كي لا يقوموا بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال وقطعان مستوطنيه الذين ينفذون جرائم بحق الفلسطينيين كان آخرها جريمة حرق عائلة دوابشة التي تعجز الكلمات عن وصفها ... وحالات دهس لأطفال ونساء في الطرقات خاصة القريبة من المستعمرات ... كذلك تنفيذ جرائم بحق آلاف الأشجار من حرق وتدمير وتجريف ... ناهيك عن سرقة الأراضي لصالح التوسيع الاستيطاني المتواصل ... كل هذه الاعتداءات والقائمة تطول لم يجد المستعمرون أثناء اعتداءهم أي رادع يردعهم لا باعتقالهم ولا بهدم مساكنهم ... بل على العكس كل هذه الاعتداءات بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي.

الاعتداء على الحق بالسكن – تهديد بالهدم

بلدية الاحتلال توزع 20 قرار هدم إداري على مباني ومنشآت في قرية العيسوية

في الصباح الباكر يوم الاثنين الأول من شباط 2016م اقتحمت قوات من شرطة الاحتلال ترافقها طواقم من بلدية الاحتلال قرية العيسوية 2016م، حيث قام موظفو بلدية الاحتلال بتوزيع 20 قرار هدم "إداري" بشكل عشوائي على منازل ومنشآت تقع في المنطقة الشمالية الشرقية من القرية.
وأفاد محمد أبو الحمص، عضو لجنة المتابعة في القرية لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

قام موظفون من بلدية الاحتلال تحت حماية الشرطة والقوات الخاصة باقتحام القرية والتوجه إلى المنطقة الشمالية الشرقية من القرية، حيث شرعت بتصوير لمعظم المباني والمنازل والمنشآت في تلك المنطقة، ثم قامت بتوزيع 20 قرار هدم إداري "لا تحمل اسماً" على منازل ومنشآت السكان تعود لعائلات (عليان، محمد، مجاهد، عبد الغني)، علماً أن معظم المساكن التي تم تعليق قرار هدم عليها هي مرخصة بحسب سجلات بلدية الاحتلال، وأن معظمها قد بني ما بين 5 – 20 عاماً. أي أنها ليست بالجديدة.
ومن سياسة بلدية الاحتلال في بعض الأحياء أن تتعمد بتوزيع قرارات هدم بشكل عشوائي بالأحياء المستهدفة، وهذا الأسلوب تستخدمه بلدية الاحتلال في سلوان، بحيث تقوم بتصوير منطقة بأكملها تصويراً شاملاً، وتشرع بعدها بتوزيع قرارات هدم موجهة من بلدية الاحتلال ضد (مجهول)، أي أنها لا تعلم من هو صاحب المسكن، ويرفق على قرار الهدم رقم هاتف نقال لموظف ببلدية الاحتلال يطلب منهم مراجعته فور تسلمهم قرار الهدم.

ومن خلال هذا الأسلوب، تهدف بلدية الاحتلال إلى خلق حالة من التخبط والبلبلة في تلك المنطقة بين المواطنين، خاصة الذين قاموا ببناء مساكنهم بعد حصولهم على ترخيص من بلدية الاحتلال قبل عدة سنوات، بعدها تنتظر(بلدية الاحتلال) أن يقوم كل من تسلم قرار الهدم بمراجعتها أو الاتصال على الرقم المرفق بقرار الهدم ليتم استدعاءه لمكاتبها لكشف سجلاته وأوراقه أمامها.

وتأتي أوامر الهدم الإدارية (استناداً للمادة 212/2/65 من قانون التنظيم والبناء التي تحاكم الحجر وليس البشر وغيابياً وسواءً كان البناء مرخصاً أم لا وبغض النظر عن تاريخ بناء البيت، القانون

العنصري الذي تطبقه بلدية الاحتلال ضد الفلسطينيين – فقط - في القدس)، ولم تذكر الأوامر أسماء أصحاب المساكن، وإن سياسة الهدم الإداري ضد مجهول تتبعها بلدية الاحتلال فقط في سلوان واليوم امتدت إلى العيسوية.. التي يعيش أصحاب البنايات حالة من الإرباك والخوف الشديد على مستقبل مجهول.
إن بلدية الاحتلال تتعامل مع الناس وكأنهم أشياء وهذه قمة العنصرية، ونصت الأوامر الإدارية عليك – للمجهول- هدم البيت أو مراجعة البلدية من خلال هاتف البلدية وموقعة من مفتش البناء في البلدية.

ومن هنا يُذَكر مركز أبحاث الأراضي، أنه يجب على كل من يتسلم قرار من بلدية الاحتلال، سواء هدم إداري أو قرار وقف بناء أن يتوجه إلى الجهات القانونية كالمراكز والمؤسسات الحقوقية التي تهتم بهذا النوع من الانتهاكات، وأن لا يتواصل بأي حال من الأحوال بشكل مباشر مع بلدية الاحتلال دون أن يكون قد حصل على استشارة قانونية أو محامي دفاع.

جدير بالذكر بأن قوات حرس الحدود والشرطة تشن حملات مداهمة شبه يومية لقرية العيسوية ومنذ بداية انتفاضة القدس (أواخر أيلول 2015) وقوات الاحتلال تغلق مدخلي العيسوية وتضع حواجز عسكرية على مداخلها وتعطل وتعيق حرية حركة مرور أهالي العيسوية، وقامت قوات الاحتلال باعتقال العشرات من أطفال القرية بحجة رشق الحجارة ، بالإضافة إلى إصدار العشرات من أوامر الهدم ضد أبنية القرية، كل ذلك لإنشاء الحديقة التوراتية على أراضيها حيث أصدرت في أواخر عام 2015م أوامر عسكرية بمصادرة المزيد من الأراضي، للمزيد راجع التقرير الصادر عن مركز أبحاث الأراضي، (التقرير بالعربية، التقرير بالانجليزية).

الاحتلال يهدد بهدم مسكن في تجمع " أبو فلاح " شرق القدس المحتلة

وجهت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2016/2/10، إخطارا بعنوان " إعطاء فرصة إضافية لتقديم اعتراض على قرار هدم رقم 392377) والذي يستهدف مسكن المواطن محمد عيد أبو داهوك، الواقع ضمن تجمع " عرب أبو فلاح " بمنطقة الخان الأحمر شرق مدينة القدس.

فقد داهمت الإدارة المدنية التابعة للاحتلال بحراسة جيش الاحتلال مسكن المواطن أبو فلاح وسلمته الإخطار الذي جاء فيه بأن سلطات الاحتلال تمنحه " فرصة " مدتها (3) أيام من تاريخ تلقيه الإخطار لتقديم اعتراض على قرار الهدم الصادر بحق مسكنه.

صورة 1: الإخطار الذي سلمه الاحتلال للمواطن أبو داهوك والذي يقضي بهدم مسكنه

صورة 2: مسكن عائلة أبو داهوك المهدد بالهدم في تجمع عرب أبو فلاح البدوي

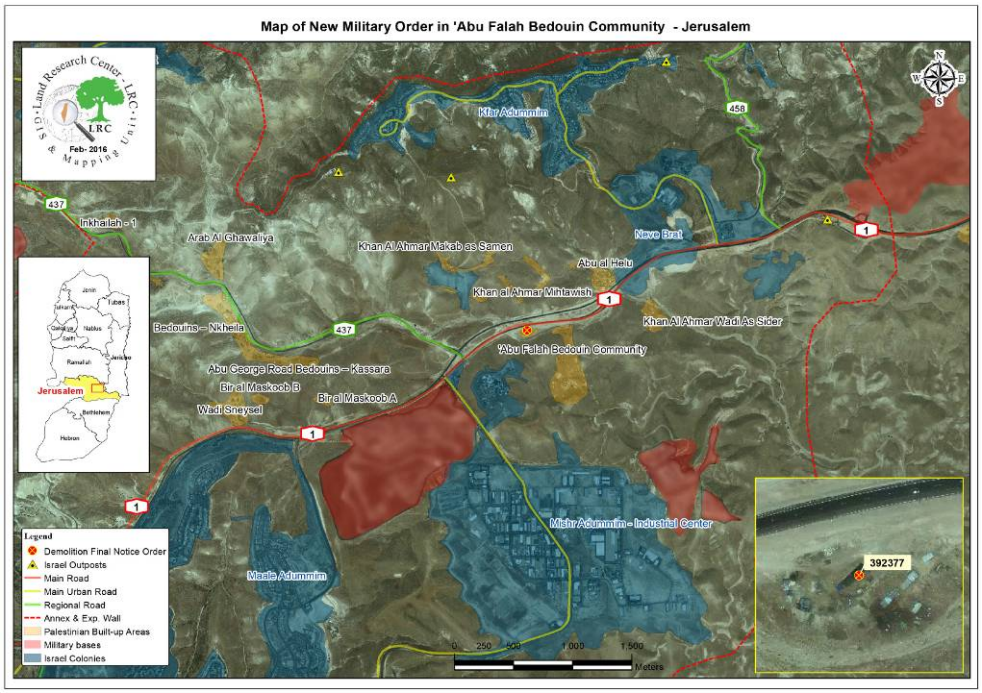

وجاء في إخطار الاحتلال بأنه تم بتاريخ (2013/7/25) توجيه إخطار نهائي بوقف العمل وهدم البناء، وان ما يسمى باللجنة الفرعية للتفتيش تمنحه فرصة إضافية للتقدم باعتراض على قرار الهدم خلال مدة ثلاثة أيام. وبالنظر إلى المسكن المهدد فهو مبني من الصفيح، وتقدر مساحته بحوالي (25م2) وتقطنه أسرة مكونة من (6) أفراد من بينهم (4) أطفال.

ويأتي تهديد الاحتلال بهدم مسكن المواطن أبو فلاح في ظل فصل الشتاء والبرد القارص الذي تمر به الأراضي الفلسطينية ،إذ يخشى أبو داهوك على مصير أسرته في حال نفذت سلطات الاحتلال تهديدها وهدمت المسكن تحت ذريعة البناء دون ترخيص في الوقت الذي لا تمنح سلطات الاحتلال أي رخص للمباني والإنشاءات الفلسطينية في المناطق المصنفة " ج" .

مستقبل مجهول!!

وترجع قضية مسكن عائلة أبو داهوك عام 2013م عندما تم إخطاره بالهدم من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية بسبب قيام العائلة بعملية ترميم لمسكنها وهي تغيير الألواح الخشبية بكرفان أقوى وأمكن ليقيهم برد الشتاء القارص، وهو ما اعتبرته الادارة المدنية الإسرائيلية في ذلك الوقت بعملية بناء غير قانونية تحتاج إلى رخصة قانونية.

صاحب المسكن في ذلك الوقت توجه الى المحامي الإسرائيلي "شلومو ليكر" من أجل الدفاع عنه

ووقف مخطط الادارة المدنية في هدم منزله، المحامي نجح في ذلك الوقت باستصدار قرار يسمى قرار احترازي يمنع الهدم حتى أن تبت المحكمة العليا في القرار وأخذ الحيثيات والإجراءات المناسبة. لجنة التنظيم والبناء الإسرائيلية في الإدارة المدنية الإسرائيلية تمهل عائلة أبو داهوك 72 ساعة فقط لضرورة الإخلاء وهذه المهلة غير كافية فإجراءات الاعتراض وإعداد ملف طلب الترخيص يتطلب إجراءات معقدة يصعب إعدادها حتى ضمن شهر من الزمان !!؟. الأمر الذي يصعب الاعتراض على قرار الهدم ليصبح المواطن المهدد في حالة صعبة ينتظر مستقبل عائلته المجهول.

تحت المراقبة !

السيد محمد أبو داهوك يسكن بالقرب من الخط السريع الذي يربط القدس بأريحا وهو ما يجعل القيام بأي عملية ترميم لمنزله مهمة خطرة في نظر الادارة المدنية الإسرائيلية لأنه بهذه الطريقة يقوي بقاءه واستمرارية وجوده في الأرض وبالتالي وقوفه في وجه تمدد المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضي. التجمع والذي يرجع تاريخه إلى ستينيات القرن الماضي يعاني الآن من تقلص وتراجع في عدد المنازل عما كان عليه في الثمانينات.

صادرت بركسين آخرين
سلطات الاحتلال تخطر تجمع جبل البابا البدوي بهدم 14 مسكن ومسجد

في السادس عشر من شباط 2016م أخطرت سلطات الاحتلال مُمثلة بالإدارة المدنية الإسرائيلية، سُكان جبل البابا الواقع في بلدة العيزرية في مدينة القدس المحتلة بهدم مساكنهم، حيث قامت بتسليمهم 11 إخطار، إضافة إلى إخطار بهدم المسجد الذي تم تشييده للتجمع البدوي.

و كانت قوة عسكرية مكونة من 3 سيارات عسكرية من الإدارة العسكرية الإسرائيلية حرس الحدود الإسرائيلي توجهت إلى تجمع جبل البابا حوالي الساعة 11:30 صباحاً، وقاموا بوضع إخطارات أمام البيوت المستهدفة، إضافة إلى تصويرها للتأكيد من تسليمها لأصحابها. كما قامت بمصادرة بركس تبلغ مساحته 45 متر مربع يعود للمواطن "يوسف سلمان كايد جهالين"، كان قد أقامه لاستقبال المعزين بوفاة والدته قبل شهر. بالإضافة إلى مصادرة ثلاثة شوادر تستخدم لنصب الخيام. و دأبت قوات الاحتلال في السنوات الأخيرة بتضييق الخناق على أهالي جبل البابا بحجة وقوع المباني ضمن مناطق عسكرية وبحجج أخرى منها أنها لا تملك تراخيص قانونية للبناء والتوسع .

وأفاد السيد عطا الله مزارعة ممثل تجمع جبل البابا لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي: **((تواصل لجنة التنظيم والبناء في الإدارة المدنية الإسرائيلية توجيه إخطارات بوقف البناء لأهالي التجمع ثم تنتظر مدة أسبوعين بعدها تأتي لتعطي أوامر هدم خلال أسبوع وهو ما يجعل الأهالي في خطر شديد بفقدان منازلهم وتشريدهم منها)). وفيما يلي أسماء أصحاب المساكن الذين تسلموا إخطارات الهدم :**

#	الاسم	عدد المنشآت المهددة	المساحة م2	عدد أفراد الأسرة	منهم أطفال	طبيعة المنشأة المهددة	رقم الإخطار	مادة البناء
1	خميس سلامة مزارعة	1	50	6	4	مسكن	200820	بركس من الزينكو
2	حسين خميس مزارعة (خيمة موجه باسم التجمع	1	150	8	6	مسكن	200824	بركس من الزينكو
3	عدنان صالح خميس مزارعة	1	100	2	0	مسكن	200816	بركس من الزينكو
4	مريم حسن مزارعة	1	40	1	0	مسكن		بركس من الزينكو
5	حسن سلمان مزارعة	1	50	5	3	مسكن		بركس من الزينكو
6	غازي خميس مزارعة	1	50	8	6	مسكن	200822	بركس من الزينكو
7	إياد غازي مزارعة	1	30	5	3	مسكن	200823	بركس من الزينكو
8	محمد حسن عودة مزارعة	2	60 25	9	7	مسكن عريشة	200813	بركس من الزينكو
9	محمود محمد ارحيل جهالين	2	50 50	8	7	مسكن بركس	200815	بركس من الزينكو
10	عبد الكريم حسن مزارعة	1	60	10	8	مسكن	200814	بركس من الزينكو
11	جاسر سليمان مزارعة	1	50	5	3	مسكن	200818	بركس من الزينكو
12	أحمد محمد رحيل مزارعة جهالين	1	50			مسكن	200817	بركس من الزينكو
13	مسجد التجمع	1	50	0	0	مسجد	200819	بركس من الزينكو
	المجموع	15	815	50	0			

المصدر: بحث ميداني مباشر – قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية – مركز أبحاث الأراضي، شباط 2016م.

Land Research Center

Land Research Center

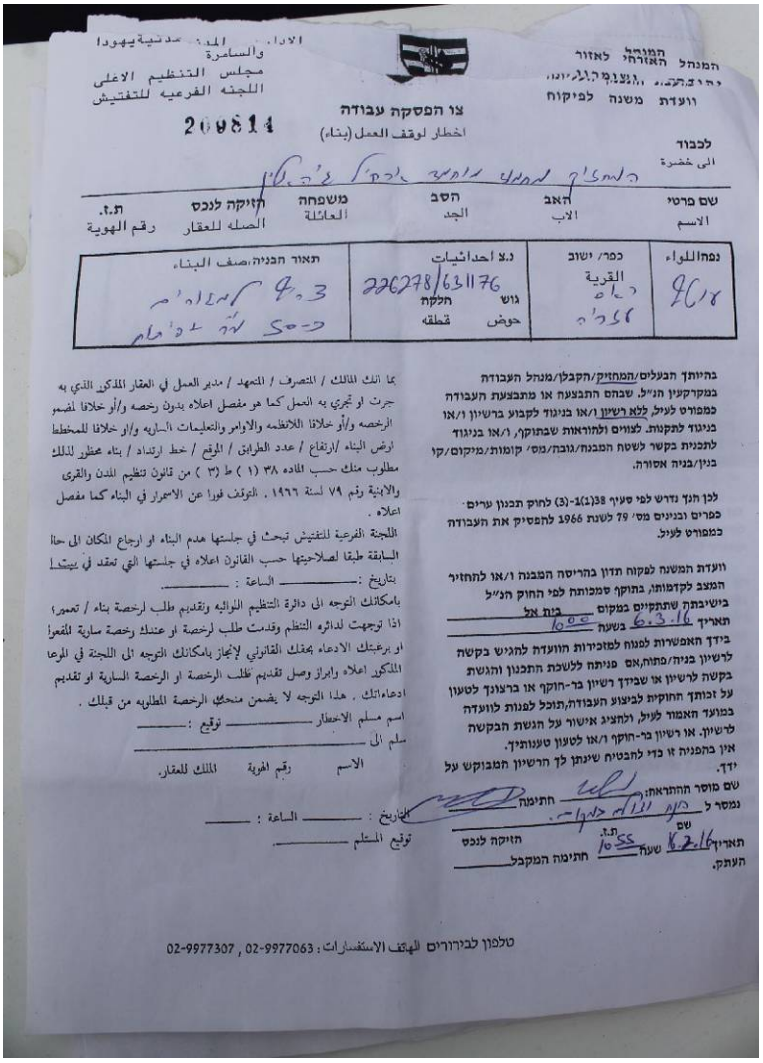

צו הפסקה עבודה
اخطار لوقف العمل (بناء)

20814

مجلس التنظيم الاعلى
اللجنه الفرعيه للتفتيش

الاحتلال يصادر بركس سكني وآخر زراعي في تجمع جبل البابا – العيزرية:.

صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي صباح يوم الثلاثاء الموافق 16 شباط 2016م بركسين، الأول زراعي والأخر سكني تعود ملكيتهما للمواطن يوسف سلمان كايد جهالين من تجمع جبل البابا شرقي القدس المحتلة، والذي يعمل في تربية الأغنام مما يجعل من توفر البركسات الزراعية له أمراً هاماً وأساسياً له ولعائلته لمواشيه في جميع الفصول ففي فصل الشتاء ليقيهم برده القارص وفي فصل الصيف ليقيهم الحر الشديد. وكانت قوة عسكرية إسرائيلية مكونة من 3 سيارات عسكرية أحدهما يتبع للإدارة المدنية الإسرائيلية والآخرين عبارة عن جيبين لحرس الحدود الإسرائيلي. وقامت القوة بمصادرة البركسين وتحميلها في أحد السيارات التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية.

وكان المواطن يوسف جهالين قد تم هدم منزله عام 2014م بحجة عدم الترخيص والبناء في منطقة عسكرية يدعي الاحتلال بأنها " تابعة لدولة الاحتلال". وكالة التنمية والتطوير التقني الفرنسية

"ACTED " كانت قد قامت بالتبرع بالبركسين إضافة إلى لوازمهما الأخرى من شوادر وقطع معدنية لتثبيت البركس، إلا أن الادارة المدنية الإسرائيلية قامت بمصادرتهما قبل أن يتم استخدامهما.

جبل البابا منطقة عسكرية:

تتذرع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوجود منازل تجمع جبل البابا ضمن منطقة عسكرية قديمة ما يجعل من إنشاء أي بناء يكون قيد التهديد ... كذلك حال المنشآت القديمة يتهددها خطر الترحيل، حيث يتعرض جبل البابا للتهديد والهدم المستمر، وهو ما دأبت عليه الادارة المدنية الإسرائيلية مؤخراً بمصادرة العديد من المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية خاصة المدعومة من الاتحاد الأوروبي بحجج واهية أبرزها عدم وجود رخصة قانونية للمنازل وهو ما يجعل من إدخال المساعدات الإنسانية إليها عملاً يعتبره الاحتلال غير قانوني ويعرض صاحب المنشأة إلى الغرامة والمحكمة وبالطبع مصادرة هذه المساعدات أو بكتابة تعهد رسمي بعدم إدخال هذه المساعدات إلى التجمع مرة أخرى.

المخطط الاستيطاني E1 :

يذكر أن سلطات الاحتلال تعمل على مخطط لإخلاء جبل البابا من سكانه البدو الذين يقيمون فيه منذ عشرات السنوات وبعضهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، وذلك من أجل تنفيذ مشروعها الاستيطاني المعروف باسم (E1) والذي يهدف إلى بناء مئات الوحدات الاستيطانية لتوطين المستعمرين الغرباء بداخلها ضمن المخطط (2020).

نبذة جبل البابا:

يعيش في موقع جبل البابا 56 عائلة مكونة من 300 فرداً، وتعود أصول سكان التجمع إلى بئر السبع بعد أن هجرهم الاحتلال منها في عام 1948م. ويحد التجمع من الجنوب ومن الغرب: بلدة العيزرية، ومن الشمال: بلدة الزعيم ومن الشرق مستعمرة "معالي أدوميم" ومن الجنوب: بلدة العيزرية وتجمّع وادي الجمل، ويبلغ المسطح العام للبناء 27 دونم. كما يرتاد الطلاب المدارس الأساسية والثانوية في العيزرية والتي تبعد 2كم يصلونها سيراً على الأقدام وأحيانا مواصلات. و حالة الطرق في التجمع ترابية غير معبدة، تستخدم للمعدات الزراعية والدواب وسيرا على الأقدام.

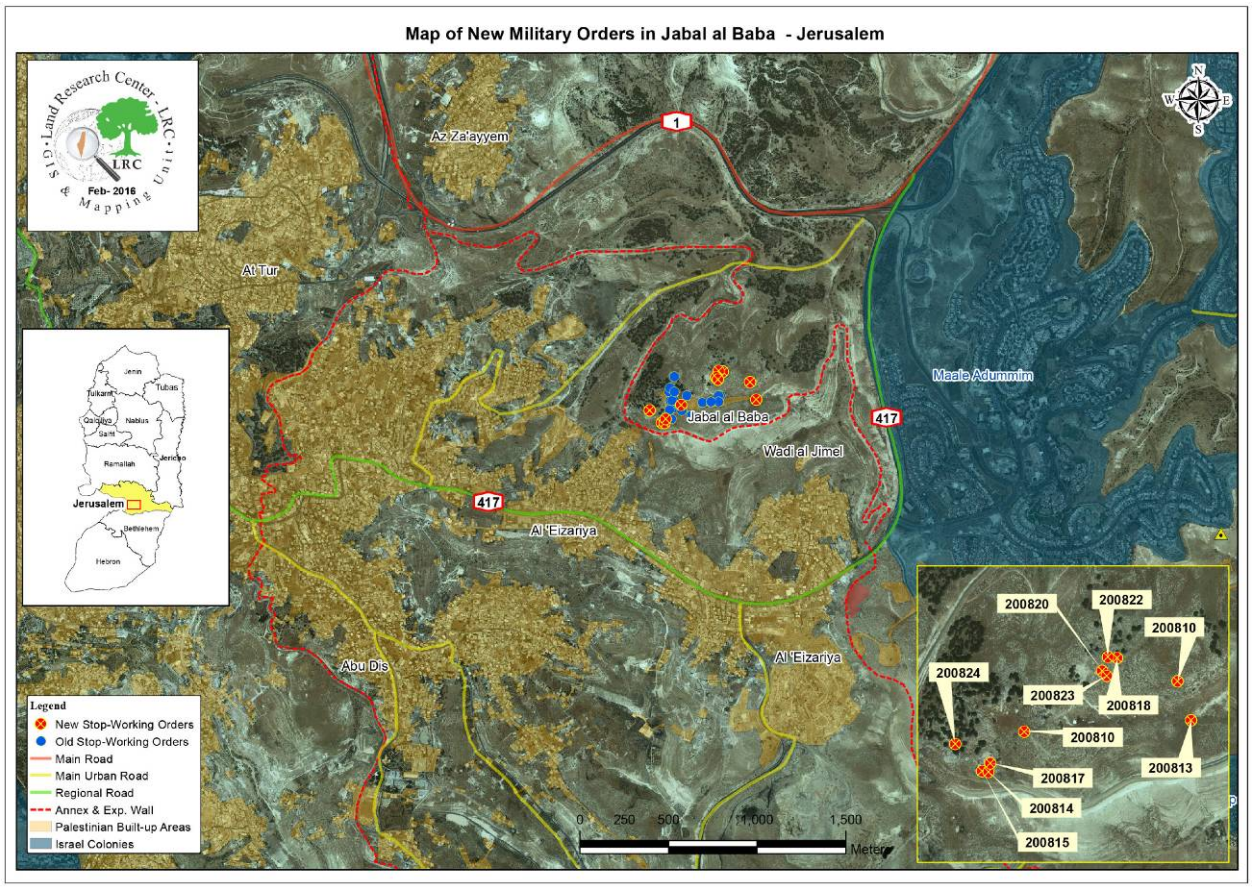

خارطة توضح موقع المنشآت والمساكن المهددة في جبل البابا

المدرسة عبارة عن كرفانات صفية

الاحتلال يحاصر تجمع أبو نوار ويصادر المدرسة الوحيدة في التجمع بما فيها من محتويات

اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية ضخمة في وقت متأخر من مساء يوم السبت الموافق 20 شباط 2016م التجمع البدوي " أبو نوار" والواقع جنوب شرقي العيزرية، بغرض مصادرة البناء الجديد لمدرسة أبو نوار والذي شيد قبل يومين فقط من تاريخ مصادرته.

وضمت القوة العسكرية 30 سيارة عسكرية بين جيبات لحرس الحدود الإسرائيلي وقوات الإدارة المدنية بالإضافة إلى جرافة عسكرية وأربعة شاحنات نقل ومئات الجنود وعشرات العمال.

وكان يضم المبنى التعليمي التابع لوزارة التربية والتعليم خمس غرف وكانت كالتالي:

صف أول/ صف ثاني / غرفة إدارة / مطبخ / مقصف، وكانت تبلغ مساحته 205م2، وكانت تقع

هذه المدرسة التي تمت مصادرتها داخل حدود روضة أبو النوار، إلا أن اكتظاظ الروضة بالأطفال الأمر الذي أصبح مزعج جداً لهم وعدم استيعاب ما يدرسونه فقررت وزارة التربية والتعليم تحضير مبنى جديد يستوعب عدد الطلاب البالغ عددهم 30 طالباً وطالبة وذلك حسب ما أفادت به مديرة الروضة مريم كرشان لباحث مركز أبحاث الأراضي.

وأكد أبو عماد جهالين ممثل تجمع أبو النوار لباحث مركز أبحاث الأراضي:

((تستهدف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهذا العمل الإجرامي المسيرة التعليمية في المناطق البدوية المهمشة، وتحاول القضاء على حياة التجمعات البدوية بمنع إدخال أية مساعدات قد تعمل على تحسين جودة الحياة في تلك التجمعات)).

ونفى جهالين وجود أية أوامر سابقة من الإدارة المدنية الإسرائيلية بوقف العمل في المبنى التعليمي الجديد، وان إخطار وقف العمل وأمر مصادرة البضائع قد وضعا على الأرض بعد الانتهاء من مصادرة البناء التعليمي.

ويبقى مصير أطفال المدرسة غامضاً حتى الآن وأن مصير انتقالهم أو بقائهم بيد وزارة التربية والتعليم الفلسطينية المسؤول عن تعويضهم ببناء جديد أو نقلهم إلى مدارس أخرى وفي ظل تشديد الإدارة المدنية الإسرائيلية الخناق على جبل أبو نوار فان دخول مساعدات جديدة أو أية عملية بناء جديدة للمدرسة فانه يبقى مخاطرة كبيرة خصوصاً ان التجمع تحيط به مستوطنة "معاليه أدوميم" من الشرق إضافة الى معسكر لجنود الاحتلال يقع على المدخل الشمالي للتجمع.

وكانت عملية مصادرة مدرسة ابو نوار استمرت من مساء السبت 2016/2/20 حتى ساعات الفجر المتأخرة، وقبل هذا الاعتداء بيومين فقط تم إحضار البضاعة وتركيب المدرسة المكونة من خمس غرف ومد الأرض بالباطون ولم يسعد الأهالي بالبناء الجديد حتى داهمت الإدارة المدنية الإسرائيلية البناء وصادرته. والمبنى هو عبارة عن كرفانات تبرعت بها مؤسسة العمل ضد الجوع والتي تعمل في الأراضي الفلسطينية لصالح وزارة التربية والتعليم من اجل بناء مدرسة لأطفال التجمع.

صورة 1: المدرسة قبل مصادرتها من قبل الاحتلال

صورة 2: المدرسة أثناء هدمها ليلاً

الصور 3+4: أرضية المدرسة بعد إخلاءها والطلاب يلعبون على أنقاض مدرستهم

صورة 5: منظر عام للتجمع البدوي أبو نوار

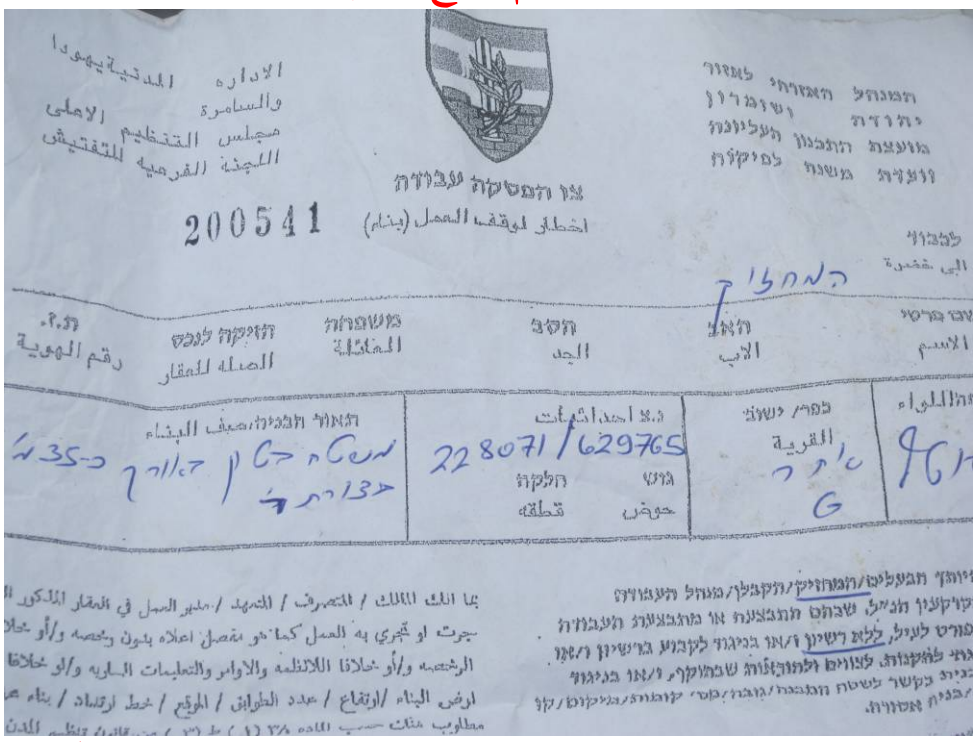

إخطار رقم 200541 والذي وضعته قوات الاحتلال بعد مصادرتها للمدرسة المتنقلة

بلدية الاحتلال تصدر أوامر هدم إدارية في قرية العيسوية

في يوم الأربعاء الموافق 2016/02/24 قامت طواقم مشتركة من بلدية الاحتلال والقوات الخاصة بتعليق أوامر هدم إدارية على منشآت سكنية في قرية العيسوية .وأوضح محمد أبو الحمص عضو لجنة المتابعة في قرية العيسوية أن طواقم بلدية الاحتلال قامت باقتحام "حارة أبو ريالة "بقرية العيسوية وشرعت بتصوير الحي بالكامل إضافة إلى تصوير مداخله وبناياته، ثم علقت أوامر "هدم إدارية" على 9 مساكن. وأضاف أبو الحمص أن أوامر الهدم استهدفت عدة منازل تعود لعائلات "أبو ريالة وناصر وأبو خلف ".وأضاف أبو الحمص أن بعض المنازل التي علقت عليها أوامر الهدم مرخصة من قبل البلدية، وقائمة منذ عشرات السنين.

بلدية الاحتلال تصدر أمر هدم إداري بحق مبنى سكني مكون من 4 شقق في حي عين اللوزة بسلوان

في يوم السبت 2016/02/27 اقتحمت طواقم مشتركة من بلدية الاحتلال والشرطة الإسرائيلية حي عين اللوزة ببلدة سلوان، ووزعت إخطارات "هدم إدارية" لمبنى سكني مكون من 4 شقق.
هذا وقامت قوات الاحتلال بتصوير شوارع الحي وبعض منشآته، ثم علقت عدداً من أوامر الهدم الإدارية عليها .وأفاد نهاد العباسي – أحد المتضررين- بأن طواقم البلدية اقتحمت بناية العائلة السكنية، وقاموا بتصويرها ثم سلموه "إخطار هدم إداري لها" بحجة "انتهاء صلاحية البناء" – كما قال له موظف البلدية، دون أن يوضح الأخير ما المقصود من ذلك.

وأوضح العباسي أن البناية مكونة من 4 شقق سكنية، مساحة كل شقة تبلغ 110م^2، قائمة منذ عام 2002، هذا ويعيش في الشقق السكنية :

- المواطن نهاد العباسي وأسرته المكونة من 6 أفراد.
- جلال العباسي وأسرته المكونة من 5 أفراد.
- يوسف العباسي وزوجته.
- وأحد المستأجرين وزوجته و3 أطفال.

وأضاف العباسي أن بلدية الاحتلال فرضت مخالفات بناء على العائلة قيمتها 140 ألف شيكل، وتم الالتزام بدفعها بالكامل، وتحاول العائلة استصدار رخصة من البلدية للبناية السكنية.

الحق في السكن - استيلاء ومحاولة استيلاء

جمعية " عطيرت" كوهنيم الاستيطانية تسلم بلاغات قضائية بإخلاء بنايتين سكنيتين يعيش فيها 32 فرداً

في 2016/02/23 سلمت جمعية "عطيرت كوهنيم " الاستيطانية عائلة الرجبي بلاغات قضائية تطالبها بالأرض الكائنة في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك، والمقام عليها بنايتين سكنيتين، بحجة ملكية الأرض للمستوطنين.

البلاغات القضائية تطالب عائلة الرجبي بالأرض المقام عليها البنايات السكنية والمؤلفة من 6 شقق، ويتوجب على عائلات الرجبي الرد خلال 30 يوماً على ادعاءات المستعمرين للمحكمة – حسب البلاغات-، والتي تدعي أن الأرض تعود ليهود من اليمن، كانوا يعيشون ويملكون الأرض قبل عام 1948 ".وتعود ملكية المباني لأسرة المرحوم عوض عبد الفتاح الرجبي والمكون من 3 طوابق يعيش فيها كل من:

- المواطن عايد الرجبي وأسرته المكونة من 7 أفراد منهم 5 أطفال.
- المواطن ناصر الرجبي وأسرته المكونة من 9 أفراد منهم 7 أطفال.
- مواطنة من عائلة الرجبي تعيش فيه لوحدها.

أما بناية المرحوم عبد الفتاح الرجبي فهي مكونة من طابقين (3 شقق سكنية)، يعيش فيها كل من:

- زوجة المرحوم عبد الفتاح .
- المواطن وائل الرجبي، وأسرته المكونة من 8 أفراد منهم 6 أطفال.
- المواطن جبر الرجبي، وأسرته المكونة من 6 أفراد منهم 5 أطفال.

بدأت محاولات المستوطنين الاستيلاء على الأراضي والعقارات في حي بطن الهوى منذ حوالي 9 سنوات، بطرق متعددة وملتوية، وخلال العام المنصرم سلمت العديد من عائلات الحي بلاغات مماثلة تمهيدا لإخلائهم من الأرض، وحالياً يخوض أهالي الحي صراعاً في المحاكم الإسرائيلية الاحتلالية للمحافظة على عقاراتهم.

جمعية " عطيرت كوهنيم" الاستيطانية عادت لتسليم عائلة الرجبي بلاغات قضائية لإخلاء 12 شقة سكنية يعيش فيها 93 فرداً في حي بطن الهوى بسلوان

في يوم الجمعة الموافق 2016/02/26 سلمت جمعية "عطيرت كوهنيم " الاستيطانية أبناء المرحوم عبد المجيد الرجبي بلاغات قضائية تطالبهم بالأرض الكائنة في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك، والمقام عليها 12 شقة سكنية، وتأوي 93 فرداً منهم 64 طفلاً.

حيث أن جمعية " عطيرت كوهنيم" طالبت في بلاغاتها الأرض المقام عليها الشقق السكنية التي تعود لأبناء المرحوم عبد المجيد الرجبي وهم: (فتحي الرجبي، وحربي الرجبي، وطلال الرجبي وابنه يعقوب الرجبي)، وأمهلت الجمعية العائلات 20 يوماً من تاريخ إصدار البلاغ للرد على ادعاءاتها للمحكمة، حيث تدعي أن الأرض تعود لثلاثة يهود من اليمن، كانوا يعيشون ويملكون الأرض قبل عام 1948.
وأفاد يعقوب الرجبي - أحد المهددين بإخلاء مسكنه - بالتالي:

(تقام الشقق السكنية المهددة على قطعة رقم"96" ، ويبلغ عددها 12 شقة سكنية، مساحة كل شقة تتراوح بين 60 -70 م2، وكان جدّي المرحوم عبد المجيد وأولاده يعيشون في مساكنهم بعد شراء الأرض منذ عام 1966، ولديهم كافة الأوراق الثبوتية التي تثبت ملكيتهم لذلك).

وأضاف الرجبي: " لم تقتصر الجمعيات الاستيطانية على بنايتنا فقط، بل أن معظم المساكن في حي بطن الهوى مهددة بالاستيلاء عليها لصالح جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية بحجة ملكية الأرض ليهود من اليمن، ومعظم العائلات في الحي يخوضون صراعاً في محاكم الاحتلال لإثبات حقهم في الملكية ولدحض ادعاءات المستعمرين بملكيتهم للأرض بعد تسلموا بلاغات قضائية من الجمعية الاستيطانية. "

جدير بالذكر بأن بنايات عائلة الرجبي المهددة تقع ضمن مخطط "عطيرت كوهنيم" للسيطرة على 5 دونمات و200 متر مربع من حي الحارة الوسطى منطقة "بطن الهوى"، بحجة ملكيتها ليهود من اليمن منذ عام 1881، علما أنها تقسم إلى 6 قطع من الأراضي وأرقامها (97-96-95-88-75-73)، وتدعي جمعية "عطيرت كوهنيم" أن المحكمة الإسرائيلية العليا أقرت ملكية المستوطنين من اليمن لأرض بطن الهوى.

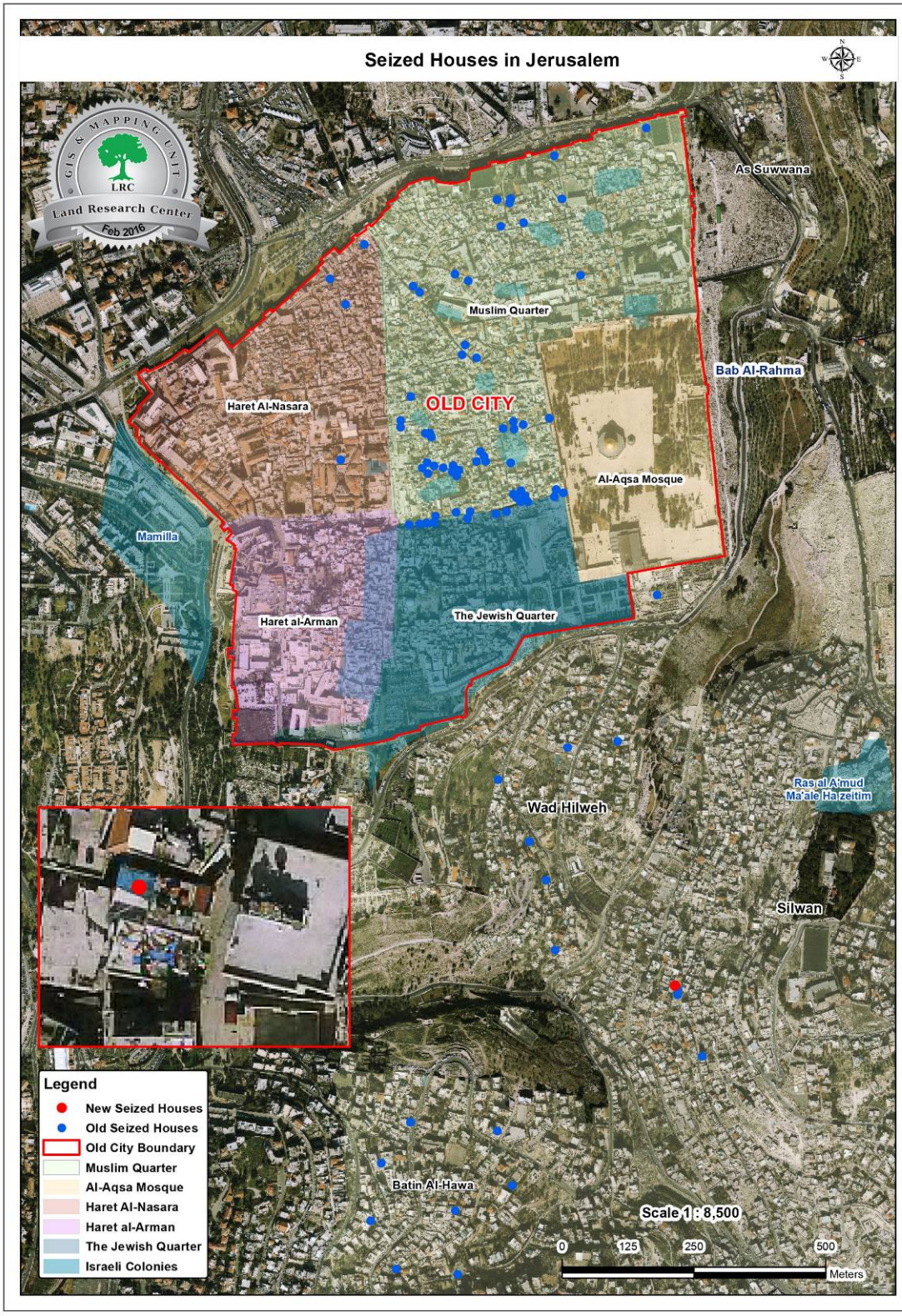
Seized Houses in Jerusalem
GIS & MAPPING UNIT
LRC
Land Research Center
Feb 2016
As Suwwana
Muslim Quarter
Bab Al-Rahma
OLD CITY
Haret Al-Nasara
Al-Aqsa Mosque
Mamilla
Haret al-Arman
The Jewish Quarter
Ras al A'mud
Ma'ale Ha'zeitim
Wad Hilweh
Silwan
Batin Al-Hawa
Legend
New Seized Houses
Old Seized Houses
Old City Boundary
Muslim Quarter
Al-Aqsa Mosque
Haret Al-Nasara
Haret al-Arman
The Jewish Quarter
Israeli Colonies
Scale 1 : 8,500
0
125
250
500
Meters

مخططات استعمارية

إعادة إحياء فكرة مشروع "تلفريك" في مدينة القدس:

كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في تقريرها الصادر يوم الثلاثاء الموافق 2016/02/16م، بأن ما تسمى "دائر تطوير القدس" و"بلدية الاحتلال في القدس" أعادت إحياء مشروع إنشاء "تلفريك" في مدينة القدس، علماً بأن الفكرة ليست جديدة ، بل تطرقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 2013م، حيث استأجرت الشركة الفرنسية المسماة"SAFEGE" للعمل في المشروع، ولكن بعد سنتين من العمل في المشروع والتي كان في مرحلة دراسة الجدوى، قررت الشركة الفرنسية للتخلي عن أي مشاركة أخرى لأسباب سياسية.
وفي الوقت الحاضر استأجرت سلطات الاحتلال شركة فرنسية متخصصة في بناء "تلفريك".

وحسب الخطة فإن خط تلفريك سيبلغ طوله 2.5كم يبدأ من خلال تشغيل 4 محطات، المحطة الأولى تبدأ من القدس الغربية "عيمق رفائيم" مروراً بأحياء القدس الشرقية الثوري وسلوان وصولاً إلى باب المغاربة كمحطة ثانية، وينطلق من باب المغاربة إلى فندق الأقواس السبعة في جبل الزيتون كمحطة ثالثة، ثم حديقة الجثمانية كمحطة رابعة. وستبلغ تكلفة هذا المشروع 125 مليون شيكل.

هذا ويحتاج بناء "التلفريك" إلى أبراج لتثبيته وعليه فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ستصادر الأراضي الفلسطينية وستقتلع الأشجار أو ستهدم مساكن لإقامة هذه الأبراج مكانها.

وبإقامة هذا المشروع سيزيد من تهويد البلدة القديمة الذي سيخصص الاحتلال جولات سياحية لحائط البراق وتزوير قصص عن هيكلهم وتاريخ هذه المدينة بسرد قصص لا علاقة لها بالتاريخ.

خطة لبناء 57 وحدة استعمارية في مستعمرة "راموت"

في 2016/02/23م أودعت لجنة التخطيط الإسرائيلية في بلدية الاحتلال بالقدس - مخطط للنقاش - خطة لتوسيع مستعمرة "راموت" المقامة على أراضي بيت حنينا وبيت اكسا شمال غرب مدينة القدس المحتلة، وذلك تهدف الخطة لإضافة 57 وحدة سكنية استعمارية جديدة وتأتي ضمن الخطة المودعة في السابق والمعروفة باسم TPS. 6576

إغلاقات

الاحتلال الإسرائيلي يواصل إغلاق حاجز الرام / القدس المحتلة

يشهد حاجز الرام العسكري جنوب بلدة الرام لليوم الثالث على التوالي قيام جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق الحاجز إغلاق تام بحيث يمنع جيش الاحتلال أي عملية دخول أو خروج من و الى بلدة الرام أو حتى مدينة رام الله عبر ذلك الحاجز العسكري، حيث و بحسب المتابعة الميدانية في موقع الانتهاك، فان جيش الاحتلال يرفض حتى دخول الحالات الإنسانية باتجاه مدينة رام الله لتلقي العلاج، بل و حتى يمنع الموظفون وطلبة الجامعات من الوصول و يعرقل الحركة التجارية باتجاه مدينة رام الله أو العكس.

جدير بالذكر بأن حاجز الرام العسكري أقيم في عام 2000م عشية اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث يعتبر من هذا الحاجز واحد من اصل 572 حاجز وإغلاق والتي تقطع أوصال المدن الفلسطينية عن بعضها البعض.

فبالنسبة الى حاجز الرام العسكري يعتبر عائق رئيسي بحيث يفصل بلدة الرام عن جنوب الضفة الغربية، عبر الطريق الالتفافي رقم 60، عدى عن أهميته بكونه يعتبر من المداخل الرئيسية المؤدية الى مدينة رام الله، وبإغلاقه من قبل الاحتلال فإنه يتسبب في حدوث أزمة مرورية خانقة، وتعطيل وعرقلة في وصول الموظفين والمواطنون والحالات الإنسانية الى المكان المقصود داخل مدينة رام الله وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية، وبهذا يضطر المواطن الفلسطيني للبحث عن مداخل بديلة أخرى تؤدي إلى مدينة رام الله، وهي طرق التفافية طويلة ومعقدة ومعظمها وعرة وعدى عن كونها محفوفة بالمخاطر الإخطار بسبب تواجد جيش الاحتلال والمستعمرون بها.

تعقيب قانوني :

إن ما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق للطرقات وإعاقة حركة مرور وتنقل المواطنين الفلسطينيين من والى أماكن سكناهم، وفي ظل إقامة هذه الإغلاقات والحواجز على مفترقات تتفرع من الشوارع الالتفافية التي يسلكها المستعمرون، في إشارة إلى أن الاحتلال يهدف من هذه الحواجز إلى منع وإعاقة حركة وصول المواطن الفلسطيني إلى هذه الشوارع الالتفافية في الوقت الذي يسمح للمستعمرين بحرية الحركة على هذه الطرقات بل ويسمح لهم شق طرق على حساب أراضي الفلسطينيين، إذ يعد هذا الأمر خرقاً واضحاً للقوانين الدولية التي تنص على حرية الحركة والتنقل للمواطنين، ومنها:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) المادة (13) والتي تنص:
(1) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
(2) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

2- الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري (1965) المادة (5) الفقرة (د):
- الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة.
- الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة ى بلده.

3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) المادة (12) :
- لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

اعتداءات مستعمرين

لمزيد من تهويد البلدة ... جولة استفزازية لوزير الزراعة وداعمي الاستيطان في حي وادي حلوة بسلوان

في يوم الثلاثاء الموافق 2016/02/16 قام وزير الزراعة الإسرائيلية ورئيس الصندوق القومي اليهودي (الكيرت كيمت) برفقة رئيس جمعية "العاد " الاستيطانية بجولة استفزازية في حي وادي حلوة، ببلدة سلوان.

أن وزير الزراعة الإسرائيلي "أوري أرئيل"، و"داني عطار" رئيس الصندوق القومي اليهودي- الكيرت كيمت-، برفقة "دافيد" بيري رئيس "العاد" الاستيطانية ومجموعة من المستعمرين المتطرفين وداعمي الاستيطان، بجولة في حي وادي حلوة، إضافة إلى جولة داخل شبكة الأنفاق التي تحفر بشكل متواصل أسفل الحي وتهدد بخطر الانهيار لكافة منشآته، وكانت تلك الجولة بحراسة مشددة من القوات الخاصة التي قامت بإغلاق الشوارع أمام الفلسطينيين.

الاعتداءات على الأماكن الدينية

الاحتلال يواصل هجمته على المسجد الأقصى خلال شهر شباط 2016:

واصلت الجماعات الاستيطانية المتطرفة اقتحاماتها للمسجد الأقصى تحت حماية قوات شرطة الاحتلال وبدعم وتأييد من حكومة الاحتلال الإسرائيلية . وخلال شهر شباط اقتحمت أعداد كبيرة من المتطرفين المسجد الأقصى بدعوات من المنظمات اليهودية المتطرفة.

وكانت اقتحامات المسجد الأقصى خلال شهر شباط على النحو التالي :

- 2016/02/01 قوات الاحتلال تسمح لعشرات المستوطنين بالدخول إلى المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة.
- 2016/02/02 عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى على عدة دفعات من الساعة السابعة صباحاً.
- 2016/02/02 أفادت الأوقاف الإسلامية بأن سلطات الاحتلال تسعى لتوسيع مساحة الصلاة للمستوطنين في ساحة حائط البراق عبر مخطط كانت قد أعدته.
- 2016/03/03 شرطة الاحتلال تمنع المواطنين من الوصول إلى المسجد الأقصى وتسمح لعشرات المستوطنين من اقتحامه وسط حماية شرطة الاحتلال.
- 2016/02/09 شرطة الاحتلال تعتدي على المرابطات الممنوعات من الدخول للمسجد الأقصى وتسمح لعشرات المستوطنين بالدخول والتجوال فيه.
- 2016/02/10 قوات الاحتلال تعتدي على عدد من المصلين الذين تجمعوا على أبواب المسجد الأقصى وتمنعهم من الدخول للمسجد الأقصى ويعتقل عدد منهم.
- 2016/02/14 المستوطنون ينشرون صورة للمسجد الأقصى وقد تم هدمه وإقامة ما يسمى بالهيكل المزعوم مكانه،في إشارة منهم إلى نيتهم بهدم المسجد الأقصى.
- 2016/02/17 عشرات المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى وسط حماية شرطة الاحتلال التي منعت النساء والرجال من الدخول إلى المسجد منذ ساعات الصباح.

- 2016/02/21 الاحتلال يعتقل عدد من المواطنين ويبعد عدد منهم عن المسجد الأقصى، ويسمح لعشرات المستوطنين بالدخول للمسجد الأقصى والتجوال فيه وسط حماية شرطة الاحتلال.
- 2016/02/22 الاحتلال يمنع المواطنين من الدخول للمسجد الأقصى ويعتدي عليهم بالضرب.
- 2016/02/23 حاخام يهودي يقتحم ساحات المسجد الأقصى ترافقه شرطة الاحتلال والمخابرات وعدد من المستوطنين.
- 2016/02/24 الاحتلال يسمح لعشرات المستوطنين بالدخول للمسجد الأقصى.
- 2016/02/25 عشرات المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى وسط حماية شرطة الاحتلال التي منعت النساء والرجال من الدخول إلى المسجد منذ ساعات الصباح.
- 2016/02/29 الاحتلال يعتدي على عدد من المصلين الذين تجمعوا على أبواب المسجد الأقصى ويمنعهم من الدخول للمسجد الأقصى ويعتقل عدد منهم.